**المحاضرة 6**

**الاساس الاقتصادي للتربية**

إن النظرة الثقافية الاجتماعية للتعليم يجعلنا ننظر الى التربية على إنها أصولاً اقتصادية , فالتربية جزء من أهدافها إذ تعد الناشئين ليتحملوا عبء مسؤولية دور مهني في المجتمع وفي مستقبل حياتهم لذلك على التربية ان تكون على وعي بالمهن المختلفة في المجتمع وتطبيقاتها ومحتوياتها ومتطلباتها التعليمية حتى تبني مناهجها بحيث تحقق مثل هذه الوظيفة الاقتصادية للتربية .ومن هنا ندرك الصلة بين التربية والاقتصاد , فالتربية تؤثر في عمليات الانتاج وفي التنمية الاقتصادية وهي ذات عائد اقتصادي عمل الباحثون على قياسه فوجدوه كبيراً جداً ولذلك تهتم التربية بجانب تنميتها لشخصيات الاجيال الجديدة وإتاحة الفرص التعليمية امامها لكي تنمو الى أقصى حد ممكن لأنها تهتم بتنمية مهارات حركية وعقلية تبدأ بسيطة في الاعمار الصغيرة ثم تتدرج حتى تلتحم تماماً مع متطلبات المهن المختلفة .

الأصول الاقتصادية للتربية هي من المجالات التي يتزايد الاهتمام بها بشدة في العقود الاخيرة فكما كان من الضروري والأهمية النظر للتربية ودراستها في علاقتها بالسياسة والبناء الاجتماعي كان من الضروري النظر إليها ودراستها في علاقتها بالاقتصاد , فالتنمية الاقتصادية تتطلب تغيير في عمليات الانتاج وفي اتجاهات الأفراد وقيمهم نحو العمل , كما يتطلب تدريب هؤلاء الأفراد وإكسابهم المهارات اللازمة لأحداث التطور ومتطلبات التنمية وأساس التنافس المحلي والعالمي والذي فرضته قوى وآليات العولمة .

**ومن أبرز المجالات التي تهتم بها الأصول الاقتصادية للتربية :-**

1- العائد التعليمي مفهومه وجوانبه وصعوبات قياسه .

2- طرق قياس القيمة الاقتصادية للتعليم وصعوبات قياسها .

3- تكلفة التعليم وما يرتبط بها من عوامل تؤدي الى خفضها .

4- الجودة التعليمية واقتصادياتها .

5- تمويل التعليم والمصادر البديلة لمصادر التقليدية المتمثلة في الدولة .

**مقدمة عن التربية والتنمية**

التربية والتنمية متشابهان من حيث أن كلا منهما فعل تحويل , فالتربية عملية تحويل عامة مقصودها الإنسان , والتنمية عملية تحويل أوسع وتشمل كل إنسان في المجتمع وتشمل بذلك التراث والأنظمة والنشطة الإنسانية المتعددة .

وهناك عدة تعاريف للتنمية نذكر منها على سبيل المثال :-

1- التنمية هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن .

2- التنمية هي عملية تسعى لتحقيق حداً أدنى لمستوى المعيشة واستخدام الامكانات المتاحة بالجهود الذاتية

3- التنمية هي عملية تحويل واستثمار كل الطاقة الذاتية الكامنة الموجودة فعلاً بصورة شاملة تحقق الاستقلال للمجتمع والدولة والتحرر للفرد .

4- التنمية هي محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة , الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن ايجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقاً لخطة مرسومة وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع .

والتربية هي عملية تحويل مستمرة طوال الحياة وهي عملية انجاز وإعداد أفراد وكوادر بشرية منتجة كماً وكيفاً , والكم بمعنى التوسع الذي تواكبه طموحات المجتمع وينال تأييد الجماعة , أما من حيث الكيف فيكون التوسع الرأسي في التربية , فالتربية والتعليم ثروة دائمة تقضي على التخلف وتدفع الى التقدم والتطور والازدهار

أن الدور الذي يمكن للتربية (بمفهومها المقصود والموجه) ان تقوم به لتحقيق التنمية يمكن تلخيصه في ثلاث نقاط :-

1- إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة بضمان حد أدنى من التعلم لكل مواطن يمكنه العيش في مجتمع يعتمد على القراءة والكتابة وهنا تأتي أهمية إلزامية التعليم في المرحلة الأساسية على الاقل .

2- المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع ومن ذلك تعزيز قيمة العمل والإنتاج ودعم الاستقلالية في التفكير والموضوعية في التصرف .

3- تأهيل القوى البشرية وإعدادها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كل المستويات وذلك من خلال :

-التزويد بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة للعمل المستهدف .

-التهيئة للتعايش مع العصر التقني وتطوير وسائله وتمكين التعليم في إطار إنساني شمولي يدرك قيمة العلوم والمعارف الأخرى .

-التوازن في تأهيل القوى العاملة حسب الاحتياجات المتغيرة مع إعطاء الأولوية للأطر الفنية المتوسطة التي تمثل نقصاً خطيراً في معظم البلدان النامية .

إن التربية تخدم الخطة التنموية في كافة المجالات وذلك لأنها تتم عبر مؤسسات رسمية وغير رسمية تهدف الى تحويل الأفراد الى طاقات منتجة وإكسابها خصائص مميزة تساعد على إدماجها في الحياة العامة ولا يعد التعليم ضرورياً فقط من أجل إعداد العناصر البشرية المؤهلة التي تحتاج التنمية إليها ولكنه ضروري أيضاً للقضاء على أغلب المعوقات الاجتماعية لتقدم التصنيع والنمو الاقتصادي .

**دوافع الإنفاق على التربية :**

**إن الدوافع للإنفاق على التربية والتعليم بسخاء هو الناتج الذي تعود به التربية ويعود به التعليم عامة ومن أهم دوافع الإنفاق ما يلي :-**

1- دافع اقتصادي : وتبرير ذلك أن التربية والتعليم تزود المجتمع بما يحتاج غليه من خبراء وفنيين ومهندسين ومحاسبين وأطباء ومهنيين .

2- دافع اجتماعي : أن التربية والتعليم تخلص البشر من آفات المجتمعات المنتشرة كالأمراض الجسمية والنفسية وتحفظهم من الوقوع في الممارسات الضارة والعادات السيئة .

3- دافع ديني : أن الإنفاق على التربية هو استجابة لتعاليم دينية كي يستطيع الناس النظر في شؤون حياتهم في الدنيا والآخرة لقوله تعالى :(( قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون )) المزمل –ألآية 9 , ولقوله أيضاً :(ويرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا العلم منكم درجات)) المجادلة – الآية: 11

4- دافع سياسي : إن التعليم له فائدة تعود على نظام المجتمع السياسي وثقة الناس في معرفة الأهداف التي يعيشون من أجلها ولماذا يعيشون وكيف يجب ان يحكموا أنفسهم ؟ أو لمن يحتكمون أو يحكمون ؟ ولمن يدينون من الأحزاب أو المبادئ ؟ وهكذا .

5- دافع دولي : عالمي , إنساني , إن من لا يتعلم لن يتقدم ويتطور والإنسان يجب أن يتعلم كي يتقدم ويلحق بالركب الحضاري ولا يمكن التقدم والتطور إلا بالتعليم لأن التعليم يهيئ الفرد لمهنة أو لوظيفة ويفتح أمامه الآفاق ويحثه على الإبداع والاختراع والابتكار .

**متطلبات التنمية الاقتصادية**

يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية ما يلي :

1- التعرف على مصادر وإمكانات الدول الاقتصادية مما يعني به التعليم ودراسة المناهج الدراسية المختلفة .

2- إعمال الفكر للحصول على خير الطرق وأنجحها وأيسرها لاستكمال تلك الموارد مما يدخل في إطار التربية ويعتبر من أهم سماتها .

3- التدريب على مجالات العمل المراد تنفيذه أو إقامته والحث على إتقانه .

**التنمية الاجتماعية والاقتصادية**

لابد في البداية أن أضع تعريفاً أو تصوراً للدول المتقدمة والدول النامية حتى نفهم مضمون التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

**الدول المتقدمة :** وهي الدول التي استطاعت استغلال مواردها وإمكاناتها وثرواتها الإنسانية والطبيعية ومثال على ذلك دول المجموعة الصناعية السبع .

**الدول النامية :** وهي الدول التي تخلفت عن هذا الركب الحضاري نتيجة لعوامل مختلفة أهمها الاستعمار واستغلال دول أخرى لها مما ترتب عليه عدم استثمار مواردها ومثال على ذلك دول العالم الثالث والتي تقع الدول العربية من بينها .

**أهم مميزات الدول المتقدمة عن الدول النامية :**

1- المسافة الاجتماعية التي تفصل بين هذين النوعين سواء من الناحية التعليمية الفكرية أم من ناحية القوانين والنظم الطبقية .

2- المسافة الاقتصادية من حيث إنتاج واستغلال الموارد المتاحة لها استغلالاً نافعاً .

3- تطبيق مفاهيم الديمقراطية الحديثة واحترام حقوق الإنسان .

واعتمادا على ما سبق فإن مشكلة الجيل الجديد تكمن في القضاء على التخلف وتقليل المسافة الاجتماعية والاقتصادية إن لم يستطيع محوها للتخلص من العادات القديمة والوصول الى مرحلة الدول المتقدمة ألا إنه في ذلك يواجه مشكلتين أساسيتين :

1- مشكلة هجوم القديم بتقاليده .

2- مشكلة مواجهة الجديد بما فيه من شجاعة ومخاطرة وبما فيه من نجاح وفشل .

**التنمية الاجتماعية والاقتصادية**

إن التنمية الاقتصادية هي الطريق الذي تسلكه الدول النامية لتحقيق المستوى الإنساني اللائق من الناحية الاقتصادية تحقيقاً لمبادئ الفكر المعاصر وإمكانات تطبيقه .

1- تنمية المجتمع عملية متكاملة تدخل فيها جميع موارد المجتمع الواقعية والممكنة وكذلك الخدمات الاجتماعية والاقتصادية معاً وعلى هذا الاساس يجب أن ترتبط الوسائل بالأهداف في عملية التنمية ارتباطاً وثيقاً .

2- ترمي تنمية المجتمع الى رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لجميع أفراد المجتمع مما يترتب عليه أن يشعر جميع هؤلاء الأفراد بانتمائهم لهذا المجتمع .

3- تقوم تنمية المجتمع على أساس الفلسفة التي تسود في المجتمع وهذه الفلسفة تتضمن الأهداف والوسائل لتحقيقها وتتضمن كذلك المدى الذي يجب أن تصل إليه الخدمات في المجتمع .

4- تنمية المجتمع تتضمن رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد ومعنى هذا أنها تتضمن تغييراً ثقافياً من نوع معين وهذا التغيير الثقافي ستوقف مداه وعمقه على مدى ارتباطه بالإنسان الذي يحدث له هذا التغيير .

**وسائل التنمية**

أهم وسيلة من وسائل التنمية هي التخطيط الاقتصادي والاجتماعي .

فالتخطيط هو الضمان هو الضمان لحسن استغلال الدولة للثروات الموجودة والكامنة والمحتملة مما يؤدي الى الإنتاج الكفء الكبير .

وهو تقدير لاحتمالات المواقف من جميع نواحيها ويقوم على تحقيق الهداف بأقل تكلفة وجهد وبأسرع وقت (أكبر مردود ولأقل النفقات) .

معوقات التنمية

1- النظام الاجتماعي السائد ومثال ذلك ولاء الفرد للأسرة (العائلة , العشيرة , القبيلة) والتعصب لها مما يؤدي الى المحسوبية والمحاباة .

البناء السياسي السائد ومثال ذلك الاعتماد على قيادات حزبية والتي يكون هدفها صالح الحزب وأفراده ولا تنظر الى الصالح العام .

3- أن لا ينظر الى المشروعات والخطط على أنها متكاملة .

4- نمط الاستهلاك الخاطئ .

5- نقص في رأس المال .

**وظائف التربية لإزالة هذه المعوقات :-**

1- غرس القيم الدينية في أذهان الناس لان الدين من الممكن أن يكون عاملاً في غرس قيم وسلوك وعادات في المجتمع لها كبير الأثر في عملية التنمية .

2- إعادة كسب ثقة المواطنين في ما تقدمه التنمية الاجتماعية من خدمات لهم .

3- نشر الوعي الادخاري لدى المواطنين وترشيد الاستهلاك .4- المساهمة في القضاء على ثقافة العيب والتوجه الى الأعمال اليدوية والمهنية المختلفة .

**العائد الاقتصادي للتعليم**

**مفهوم العائد :** إن اعتبار التعليم عملية استثمارية يعني توظيف التعليم الأمثل لموارده البشرية والمادية من أجل تحقيق منافع مادية محددة خلال فترة زمنية معينة ، بيد أن العبرة في تحديد عائدات التعليم وقياسها. فالعائد حسب المضمون الاقتصادي هو مقدار الدخل النقدي وغير النقدي الذي ينتج عن الاستثمار طوال عمره الإنتاجي ، أو بمعني آخر هو التكلفة التي يُضحي بها من أجل الحصول على دخل أعلى في المستقبل.

**يعرف العائد من التعليم بأنه** " مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي التي تقترن بالتعليم ويحصل عليها أفراد القوي العاملة نتيجة تحسن قدراتهم على الإنتاج والكسب " .

**ويقصد بالعائدات الفردية من التعليم** : الدخل النقدي المباشر وغير المباشر الذي يحصل عليه المتخرجون بسبب مستوياتهم التعليمية الناتجة عن الاستثمار في التعليم ولا سيما الاستثمار في التعليم ما بعد الثانوية

**فالعائد في التعليم** هو : مجموع المخرجات التي يكون التعليم سبباً فيها سواء أكان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، والتي تحقق منافع اقتصادية وذلك من خلال حساب العائد أو المكاسب المادية التي يحصل عليها المتعلمون والمجتمع مقارنة بالكلف التي صرفت عليهم حالياً. وللمفاضلة بين عائدات الاستثمار يستخدم معدل العائد ويقصد به سعر الفائدة التي توازن بين السعر الحالي للعائد المنتظر والقيمة الفعلية الاجمالي للتكلفة.

**وقد مرت دراسة عوائد التعليم بمرحلتين أساسيتين :**

1- المرحلة الأولي : مرحلة التقرير حيث لاحظ المفكرون والمتخصصون فروقاً جوهرية عامة بين المتعلمين وغير المتعلمين في جوانب السلوك والإنتاج وغير ذلك من الجوانب ، ولقد دفعت هذه الفروق هؤلاء لتقرير وجود آثار وعوائد ايجابية للتعليم في بناء الإنسان .

2- المرحلة الثانية : مرحلة القياس حيث اعتمد الباحثون على معطيات المرحلة السابقة وحاولوا قياس بعض آثار التعليم في الدخل القومي والفردي وفي جوانب الشخصية المختلفة بعد ذلك ، ولا سيما بعد ما تطورت وسائل القياس وتوافرت البيانات اللازمة .

**وجهات النظر المتباينة حول قياس العائد الاقتصادي من التعليم.**

ينقسم رجال التعليم إزاء محاولات قياس العائد الاقتصادي من التعليم ثلاث وجهات نظر متباينة في الرأي:

1- وجهة النظر الأولي : ترى أن التعليم ظاهرة إنسانية رفيعة تعلو فوق الحساب وفوق التقدير وان قيمتها لا تقدر بمال ولا يمكن حسابها بأي حال.

2- وجهة النظر الثانية : تري أن قياس العائد من التعليم يساعد على إبراز دوره في التنمية الاقتصادية على المستويين الفردي والقومي ، ولكنهم يعترضون على استخدام نفس الأساليب والمقاييس التي يستخدمها الاقتصاديون في المجالات المادية.

3- ووجهة النظر الثالثة : تؤيد مبدأ قياس العائد من التعليم تأييداً مطلقا ولا يمنع من استخدام نفس أساليب القياس التي تستخدم في قياس الظواهر المادية الجامدة .

**عائد (مردود) التعليم :**

لقد قام في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول العالم العديد من الدراسات والبحوث في هذا الموضوع وهي في جملتها تؤكد حقيقة نسبية واتجاهاً عاماً مؤداه أن ثمة علاقة ايجابية ذات دلالة بين التعليم بمختلف مراحله وأنواعه وبين النماء والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحاول بعض الدراسات تصنيف عائد (مردود) التعليم إلى :-

1- عوائد استهلاكية وقتية مثال : إعطاء فرصة للآباء للارتياح من متاعب الأبناء بإرسالهم إلى المدرسة ، أو استمتاع بعض الأطفال بالحياة المدرسية والمعيشية وسط الأقران .

2- عوائد رأسمالية طويلة المدى وذات تأثير في حياة الفرد ومستقبله مثل : زيادة القدرة (والإنتاجية) لدى الفرد واكتسابه مهارة أو عادة القراءة البصيرة والإطلاع المفيد .

3- عوائد فردية أو شخصية مثل : زيادة دخل الفرد ، أو استمتاعه بوقت فراغه .

4- عوائد اجتماعية مثل : زيادة الإنتاج القومي ، زيادة الضرائب على الدخول ، زيادة القدرة الذاتية العلمية والتكنولوجية للدولة .

5- عوائد مالية مثل : زيادة قدرة الإنسان على ألادخار أو حسن الإنفاق .

6- عوائد غير مالية مثل : زيادة قدرة الإنسان على فهم نفسه ، وعلى الابتكار.

**أهمية دراسة عائدات التعليم :**

* - تساعد على ترشيد الاستثمار في التعليم في ضوء بدائل محددة وذلك بمقارنة عائدات الاستثمار في التعليم بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً بعد انتشار التعليم بين فئات المجتمع.

- تمكين المخططين التربويين وصناع القرار في اتخاذ القرار الصائب لتوزيع النفقات على أنواع التعليم المختلفة حسب حاجات الاستثمار وعائداته.

- تساهم في معرفة مدي ملائمة أنظمة التعليم لسد احتياجات التنمية وسوق العمل من القوي العاملة المؤهلة والمدربة ولا سيما في التخصصات التي يزيد الطلب عليها مما يحد من بطالة المتعلمين.

- تساعد على تطوير المناهج التعليمية شكلاً ومضموناً تنفيذاً وتقويماً وتطوير نظم تعليم وتعلم حديثة تلبي احتياجات الدارسين واحتياجات التنمية وسوق العمل.

- تدفع المسؤولين والمخططين التربويين إلى الاهتمام بالبحث العلمي لدراسة متغيرات التربية وظواهرها المختلفة وعلاقتها بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

**لماذا تدعم الدولة التعليم ؟**

تنفق كل المجتمعات كثيرا على التعليم لفوائده الحالية وخاصة المستقبلية. تبلغ نسبته من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 9.5 % في السعودية، 7.8% في السويد، 6.8% في تونس، 6.1% في فنلندا و 5.8 % في فرنسا. هل يعطي هذا الإنفاق العائد المادي والإنساني الكافي أم وبهدر هل يساهم في تقديم تعليم نوعي حديث يؤدي إلى بناء إنسان منفتح ومجتمعات منتجة واعية ؟ في الواقع تدعم كل الدول سوق التعليم بشكل أو آخر على جميع مستوياته. هنالك مدارس وجامعات رسمية كما هنالك دعم مادي عام للمؤسسات الخاصة وللطلاب بالإضافة إلى تمويل الأبحاث المرتبطة بالتعليم. يجمع السياسيون على أن الإنفاق على التربية والتعليم جيد جدا، لكن يختلفون على كيفية إنفاق هذه المبالغ. ما هو جدوى هذا الدعم ولماذا لا يلبي القطاع الخاص كل حاجات التعليم ؟ في العلم الاقتصادي، تدعم الدولة التعليم إذا كانت الكميات المتوافرة منه غير كافية. هنا لا بد من العودة إلى نظريات الاقتصادي "غاري بيكير" الحائز على جائزة نوبل لسنة 1992 والذي يقارن رأس المال الإنساني ألأدمغة المعرفة، المهارات، الفهم وغيرها) برأس المال المادي (الماكينات والتجهيزات وغيرها). لذا يمكن وصف رأس المال الإنساني بالدائم ويمكن تعزيزه عبر الاستثمارات ، علما أنه يشيخ أو تنقص قيمته بفضل عوامل الطبيعة المرتبطة بالعمر والاستعمال. يعتبر التعليم استثمارا في الرأس المال الإنساني، يزيد من كميته ويحسن نوعيته تماما كالاستثمار في رأس المال الطبيعي. يهدف الاستثمار في الإنسان إلى زيادة إنتاجيته أو عائده (يحسب بقيمة الدخل الإضافي الناتج عن سنة أخرى من التعليم). يقدر معدل هذا العائد دوليا بـ 7%. لدرس جدوى والحجم الأفضل للإنفاق على التعليم ، لا بد من مقارنة العائد بالتكلفة المتزايدة دوليا (أي الأقساط النقل ، اللباس ، الكتب بالإضافة إلى تكلفة الفرصة البديلة أو الوقت المستثمر في التعليم بدل نشاطات أخرى كالعمل).

**تمويل التعليم**

تزايد الاهتمام بالتعليم والانفاق عليه في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة الزيادة في اعداد الطلبة المقبولين في المراحل الدراسية المختلفة ويعد التعليم هو المفتاح الذهبي لرفاهية المجتمع المادية والمعنوية , وأن الجهود المبذولة ما زالت دون المستوى المطلوب وذلك لان النفقات المخصصة للتعليم اذا ما قيست الى مجموع الدخل تكاد تكون ثابتة لا تتطور تطوراً يذكر في حين ان من الواجب زيادة هذه النفقات اذا اردنا ان نساير التقدم الاقتصادي المنشود :-

**اهم العوامل التي أدت الى زيادة الانفاق على التعليم :-**

1- زيادة الاعداد المقبولين والمسجلين في المدارس الابتدائية نتيجة الزيادة المستمرة في النمو الطبيعي للسكان وإلزامية التعليم ومجانية في معظم بلدان العالم .

2- التوجه العام في التوسع في مجال الدراسات العلمية والتطبيقية وما يتطلبه من تخصيصات مالية لتغطية نفقات التجارب العلمية .

3- ارتفاع النفقات الملحقة ارتفاعاً خاصاً مثل النقل , المنح الدراسية , ونفقات الخدمات الاجتماعية والصحية .

4- تزايد الاهتمام بالتعليم العالي والنمو الكبير في مؤسسات وما تتطلبه مستلزمات هذه المرحلة من نفقات تفوق كثيراً مستلزمات التعليم في المراحل الدراسية المختلفة .

4- القيام بالاصطلاحات التربوية في العديد من البلدان التي تحررت حديثاً من السيطرة الاستعمارية واستجابة للمطامح القومية والاهتمام المتزايد بمبدً ديمقراطية التعليم .

أما في ما يتعلق بالتعليم العالي فإنه مجاني لم يرغب بالالتحاق به اسوة بالمراحل الدراسية الأخرى , وأن ما يرصد للجامعات العراقية من مبالغ وتخصصات مالية يتم على وفق متطلبات الدراسة وظروفها .

**المصادر الأساسية لتمويل التعليم**

يؤدي التمويل للتعليم دوراً رئيسياً في مدى فاعلية النظام التربوي وأدائه لوظائفه الأساسية ويمثل الدور الإيجابي للتمويل من خلال تذليل الصعوبات المالية التي توجهها المؤسسات التربوية أو التي تواجه المتعلمين في هذه المؤسسات .

**أهم مصادر تمويل التعليم هي :-**

**1-** المصادر العامة : ويعني التمويل عن طريق المصادر العامة التي يقدمها المجتمع ككل , ويتم هذا النوع من التمويل عن طريق الواردات الثابتة والتي تشكل الضرائب جزءاً أساسياً منه .

2- مصادر التمويل الخاص : ويقصد بهذا النوع من التمويل ما توفره جهات خاصة معينة من موارد للمؤسسات التعليمية الخاصة , فالأقسام الدراسية التي يدفعها الطلبة الى المدارس والمؤسسات الاهلية تمثل جزءاً من هذا التمويل .

3- مصادر التمويل الخارجية : وتشمل هذا المصادر ما تقدمه الجهات الدولية والإقليمية والوطنية والهيئات الصحية أو الدينية أو الشركات الخاصة من مساعدات ومنح خارجية وهيئات للمؤسسات التربوية .

4- مصادر التمويل الذاتية : تقوم المؤسسات التربوية كالمدارس المهنية والمعاهد الفنية والتدريسية بتمويل نفسها ذاتياً من خلال ما تحصل عليه من موارد تأتي من بيع منتجاتها الخاصة والخدمات التي تقدمها للمؤسسات الأخرى .

5- مصادر التمويل المحلية : ويقصد بها المساعدات التي يقدمها المواطنين مثل التبرع بالأرض التي تنشأ عليه المدرسة أو القيام ببنائها وتحمل بعض نفقات التشييد .